

هل هناك حلف بين إيران والصين؟

(مترجم)

الخبر:

تم في تموز/يوليو ٢٠٢٠ تسريب خبر عقد صفقة بين الصين وإيران بقيمة ٤٠٠ مليار دولار، الأمر الذي تسبب بضجة في وسائل الإعلام العالمية. حيث إن قيام الصين بتأمين مصادر الطاقة الحيوية وتوفير حبل نجاة للنظام المحاصر في طهران، اعتبر تحدياً للهيمنة الأمريكية للمنطقة. وبينما لم يتم نشر الكثير من تفاصيل الصفقة، إلا أنها كما يبدو سوف تطبق على أرض الواقع.

حيث تم نشر التسريبات في وثائق حصلت عليها نيويورك تايمز. وحسب ما ورد في التسريبات، فإن الصين ستستثمر في قطاعات النفط والغاز الإيرانية وفي بناء السكك الحديدية. وفي المقابل، فإن إيران ستوفر الطاقة للصين بخمص خاص يصل إلى ٣٢%. كما أن الصفقة تتضمن أيضاً تعاوناً عسكرياً، على الرغم من كشف تفاصيل قليلة جداً حول ماذا سيتضمن هذا التعاون.

التعليق:

إن الصين تستهلك ١٣ مليون برميل من النفط يومياً، إلا أن ٣.٨ مليون برميل منها تأتي من مصادر محلية، لهذا السبب تجاوزت الصين أمريكا في كونها المستورد العالمي الأول للنفط في ٢٠١٧. حيث إن هناك ٤٥ دولة تعمل على سد حاجة الصين من النفط، ٥٥% منه يأتي من تسع دول من الشرق الأوسط، مع قيام السعودية بتوفير حصة الأسد. أما السبب الرئيسي للوجود الصيني في الشرق الأوسط فهو الطاقة. حيث إن الطاقة الإيرانية المخفضة السعر ستوفر مصدراً إضافياً للطاقة للصين التي لطالما سعت إلى التنوع في مصادر طاقتها. حيث توفر إيران للصين خياراً فعالاً من حيث التكلفة، لسد حاجتها من الطاقة. حيث إن بيع النفط بمثل هذا الخصم الكبير سيعود بالفائدة على الصين، لكنه لن يؤثر سوى قليلاً على الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي للنظام الديني في طهران.

إن وضع النظام الديني لإيران كان غير مستقر لفترة من الوقت. فعلى الرغم من أن الصفقة النووية في ٢٠١٥ فتحت مجالاً لإيران لتتمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية، وللشركات الأجنبية لتستثمر في إيران، إلا أن إدارة ترامب انسحبت من الصفقة، الأمر الذي أعاد جميع العقوبات ضد إيران. حيث إن الاقتصاد الإيراني وقع في ضائقة شديدة منذ ذلك الوقت. وبوجود رابع أكبر احتياطي للنفط وثاني أكبر احتياطي للغاز، تراجع الإنتاج خاصة وأن العقوبات الأمريكية تضمنت التهديد بقطع الدخول إلى النظام المصرفي العالمي لأي شركة تمارس أعمالاً في إيران، من خلال جعلها الاتجار بالدولار الأمريكي غير شرعي. وبالتالي تراجع إنتاج الطاقة، والعائدات للنظام الديني تراجعت أيضاً، الأمر الذي أشعل احتجاجات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وهكذا أصبحت الصين الخيار الوحيد لإيران عندما قامت أمريكا بعزلها في المنطقة ومعظم العالم أيضاً. ولهذا السبب على الأغلب منحت إيران للصين هذا الخصم الكبير على مبيعات النفط.

ولا يوجد لإيران أي ضمانات على كونها آمنة من الاستغلال الصيني في المستقبل، حيث إن العديد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية أصبحت موصومة بذلك. فبينما ستمنح الاستثمارات الصينية في النفط والغاز الإيراني العديد من التحديثات الجديدة للبنية التحتية للطاقة المعطلة، والتي هي في أمس الحاجة إليها، إلا أنه لا بد من مراقبة إذا كانت إيران ستنتفع من ذلك بوجود ذلك الخصم الكبير الذي توفره. أما السؤال الأساسي فيبقى حول مدى كون الصين جديرة بالثقة كشريك استراتيجي؟

لقد أدت التسريبات إلى قيام احتجاجات إيرانية ضد الصفقة مقارنة بإيها بصفقة تركمنتشاي المهينة، التي وقعت في بلاد فارس مع روسيا في ١٨٢٨م. إن إيران في الماضي رجعت إلى الصين للتخفيف من الضغط الاقتصادي، إلا أن الصين لم تتمكن أبداً من إيصالها، إن لم تكن راغبة بذلك أساساً. قد تظهر التسريبات أنها شاملة، إلا أن هناك تفاصيل قليلة حول ماذا ستدور المشاريع الفردية. حيث إنها أقرب ما تكون إلى خارطة طريق. حيث إن هناك الكثير من الوعود وملاحم واسعة حول ماذا ستضمنه المفاوضات المستقبلية، وبالتالي فإننا لن نشهد على الأغلب تحالفاً إيرانياً - صينياً.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عدنان خان